AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

اثر تقلّبات سعر الصرف الأجنبي على بعض المتغيّرات الاقتصادية (الناتج المحلّي الاجمالي، الميزان التجاري، التضخم) في العراق للمدة 2010–2021

م. وفاء ابراهيم عسكر[1]
كلّية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط
wibraheem@uowasit.edu.iq

م. م رغد حسين علي[2]
كلّية الطب /جامعة واسط
raghadh@uowasit.eud.iq

م. م اسيل محمود لفتة[3]
رئاسة جامعة واسط
aseelm@gmail .com

المستخلص

يُعدّ سعر الصرف أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي مسالة تخصّ السياسة النقدية ،يحددّها البنك المركزي العراقي ،فضلا عن أنّ موضوع سعر الصرف من الموضوعات المعقّدة ،وتكمن أهمّية هذا البحث في تأثير أسعار الصرف على متغيّرات الاقتصاد العراقي من خلال بحث التقلّبات ودراستها التي تحدث في سعر الصرف خلال مدّة الدراسة . ويتضمن البحث : أولا هناك علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلّي الإجمالي اذا يؤدّي التغيّر في سعر الصرف إلى تغيّر بشكل عكسي في الناتج المحلّي الإجمالي ، ثانيا : تطرق البحث إلى العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري ،أي إنّ المعاملات التجارية والمالية جميعها في الجانب المدين بميزان المدفوعات تتمثّل في الطلب على العملة الأجنبية و المعاملات جميعها في الجانب المدين تتمثل بعرض العملات الأجنبية ،و يُعدّ سعر الصرف المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع الاقتصاد العالمي من إذْ العلاقة بين الصادرات والواردات ،ثالثا : فضلا عن أنّ سعر الصرف له دوراً مهماً في الاستقرار النقدي ، نظرا لأنّ تغيّرات أسعار الصرف المحلّية تؤّثر على معدّلات التضخّم ،لذا فأنّ لرفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار اثراً واضحا في ارتفاع المستوى العام للأسعار ،لذا فأنّ تحقيق استقرار في أسعار الصرف يُسهم في الحدَّ من التضخّم والسيطرة على معدّلات نموه ، و لا سيما ان الاقتصاد العراقي لا يتمتعّ بمرونة جهازه الانتاجي وعدم تنوعه واقتصاره على تصدير النفط ،ويمكن أنّ يتحقّق الاستقرار الاقتصادي اذا ما تمكّن من السيطرة على المتغيّرات المؤثرة على سعر الصرف ،فضلا عن ان استقرار سعر الصرف يساعد في تحقيق الاستقرار للمتغيّرات المدروسة في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، الناتج المحلّي الإجمالي ، الميزان التجاري، التضخّم.

Abstract

The exchange rate is a tool of monetary policy, and the exchange rate is an issue related to monetary policy, determined by the Central Bank of Iraq, in addition to that the issue of the exchange rate is one of the complex topics, and the importance of this research lies in the impact of exchange rates on the variables of the Iraqi economy through research and study

of the fluctuations that occur In the exchange rate during the period of the study, and the research includes: First, there is a relationship between the exchange rate and the gross domestic product, if the change in the exchange rate leads to a reverse change in the gross domestic product. Commercial and financial transactions on the debit side of the balance of payments are represented in the demand for foreign currency, and all transactions on the debit side are represented in the supply of foreign currencies, as the exchange rate is the mirror that reflects the country's commercial position with the global economy in terms of the relationship between exports and imports. Exchange has an important role in monetary stability given that changes in local exchange rates affect inflation rates, so raising the exchange rate of the dollar against the dinar has a clear impact on the rise in the level of This is why achieving stability in exchange rates contributes to reducing inflation and controlling its growth rates, especially since the Iraqi economy does not enjoy the flexibility of its productive apparatus, its lack of diversification, and its confinement to the export of oil. Economic stability can be achieved if it manages to control the variables affecting the economy. The exchange rate, in addition to that the stability of the exchange rate helps to achieve stability for the studied variables in the long term.

Keywords: exchange rate, gross domestic product, trade balance, inflation

المقدمة:

يُعدّ موضوع سعر الصرف من المواضيع المهمّة التي تحظى بعناية الباحثين واهتمامهم، ولا سيما وأنّ هناك علاقة ديناميكية بين سعر الصرف والمتغيّرات الاقتصادية وأنّ تغيرات التي تطرأ على سعر الصرف تمارس تأثيرات على المتغيّرات الاقتصادية ومِنْ ثَمّ تؤثّر بدورها على الاقتصاد بوجه عام ، كيفية تحديده واختيار نظام صرف ملائم لكّل بلد هدفا من أهداف السياسة النقدية في مختلف الدول العالم، لأنْ سعر الصرف يعكس ، قوة واستقرار الاقتصاد الوطني ،لأنّ تغيّر سعر الصرف يؤدّي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية ودولية ،وثبات سعر الصرف أو استقراره وعدم تغيّره سيضمن حركة الأسواق ، لأنّ المجتمع والقطاع الخاص يبدأ يحرّك السيولة المكتنزة في الداخل ، يختلف سعر الصرف بحسب نظام تحديده من دولة إلى أخرى، باختلاف المؤشّرات المعتمدة (وضيعة الميزان التجاري، الاحتياطات الدولية، فضلا عن تطور وحجم الاقتصاد الخاصّة بالدولة ، إلا إنّ العامل الأساس الذي يعتمد عليه هو النظام النقدي الدولي السائد)

أهمّية الدراسة

تكمن أهمّية البحث في دراسة تقلّبات سعر الصرف الأجنبي ، اذا يعتبر سعر الصرف من المتغيّرات المحورية التي ترتكز عليها فعالية السياسة النقدية ،في التأثير على المتغيّرات الاقتصادية :(الناتج المحلّي الإجمالي ، التضخّم ، الميزان التجاري) خلال المدّة 2010-2021 في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث كيف يمكن تقليل تأثير التقلّبات لسعر الصرف الأجنبي على المتغيّرات الاقتصاد العراقي ،والعوامل التي تسهم في أحداث تلك التقلّبات في سعر الصرف الأجنبي وتجعله غير مستقر.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية إمكانية السيطرة على تقلّبات سعر الصرف الأجنبي من خلال اتباع السياسة النقدية سياسة سعر صرف ثابت ،وهذا يساعد في تحقيق التوازن الداخلي ،و تخفيض معدّلات التضخّم ،والتوازن الخارجي بميزان التجاري.

هدف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على واقع سعر الصرف الأجنبي في العراق والعوامل المؤثّرة فيه ،وتحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وبعض متغيّرات الاقتصاد خلال مدّة(2010-2021).

أهمّية البحث :محاولة معرفة كيفية التقليل من مخاطر سعر الصرف بما يتماشى ومصلحة الاقتصاد .

المبحث الاول

الاطار النظري

أولا : سعر الصرف

1/مفهوم سعر الصرف

يُعرّف سعر الصرف بأنّه عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من عملة معينة مقابل الحصول على وحدة نقدية من عملة اخرى[i]

ويعرف سعر الصرف بانه وحدة النقد الأجنبي أي مقدراً بوحدات من العملة الوطنية ، أيْ هو عبارة عن وحدات من عملة معينة اللازم للحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى، اي تحويل العملة المحلّية إلى عملة اجنبية ويكون على نوعين :-[ii]

1. سعر الصرف الاسمي :هو سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات من عملة محلّية ،دون ابراز القوى الشرائية للعملة، ويتحدّد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف ،في زمن معين.
2. سعر الصرف الحقيقي: هو السعر الذي يقيس القدرة على المنافسة ،إذْ يمثّل عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية[iii]
3. سعر الصرف الفعلي :هو عبارة عن متوسّط لعدة أسعار صرف ثابتة ، هو القيمة الحقيقية للعملة المحلّية بالنسبة للعملة الاجنبية[iv]

2/ العوامل المؤثّرة في سعر الصرف:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثّر في سعر الصرف وتقسم على :

1- عوامل فنية تشمل:[v]

i. ظروف السوق: المعلومات التي تصل إلى السوق بشان العملات والحالة الاقتصادية والاشاعات والتقارير ،فضلا عن التصريحات الرسمية، تؤثّر على أسعار الصرف ،وان تجاوب السوق لمعلومة يختلف عن تجاوبه لمعلومة اخرى ،فمثلا المعلومة السيئة تؤثّر بشكل أسرع من المعلومة الجيدة

ii. خبرة المتعاملين تعكس :خبرة المتعاملين اتجاه حركة الأسعار، فضلا عن القدرة التفاوضية والأساليب المستخدمة للمتعاملين لتنفيذ عملياتهم.

iii. التغيّرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى في سوق العملات :ان زيادة العائد الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينّة يؤدّي إلى ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملات ،نتيجة زيادة الطلب عليها، فضلا عن زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الاسهم ممّا يعني ارتفاع الطلب على العملات لشراء هذه الاسهم ، ومِنْ ثَمّ ارتفاع أسعار صرفها.

iv. الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: سعر الصرف للعملة يتحدد نتيجة قوى السوق، فالكميات المعروضة والمطلوبة ستؤثر على أسعار العملات.

2- العوامل الأساس [vi]

i. معدّل الفائدة :هناك علاقة بين سعر العملة وسعر فائدتها، يُعدّ ارتفاع سعر الفائدة سببا لقوة العملة ، وانخفاض سعر الفائدة سببا لضعفها ، بافتراض ثبات باقي العوامل المرتبطة بها، والأسعار المشار إليها هي أسعار العملات القابلة للتحويل والتي تحدّدها قوى العرض والطلب، ليست الأسعار التي تحددها الحكومة من خلال سياساتها النقدية في وضعها .

ii. معدّل التضخّم : في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار في دولة معينة ،مقارنة بأسعار الدول الأخرى ،يتطلّب اتّخاذ إجراءات نقدية ومالية ، وفي حالة غياب ذلك يتطلّب على الدولة تخفيض عملتها ، والعكس في حالة انخفاض مستوى العام للأسعار.

iii. سعر التوازن : من الأسباب الرئيسة في تغيّر سعر عملة هو عدم التوازن بين العرض والطلب على العملة ،فعندما يجد المتعاملون في سوق الصرف أنفسهم غير قادرين على شراء العملة لقلّة عرضها ، يؤدّي إلى ارتفاع سعرها ، ويحصل العكس في حالة زيادة عرضها، فالكميات المعروضة وحجم وسرعة دوران هذه الكميات ، تُعدّ من العوامل المؤثّرة في تحديد سعر الصرف.

iv. اوضاع ميزان المدفوعات: [vii]

يقيس ميزان المدفوعات التغيّرات في التدفقات للعملات الأجنبية من خلال مجموعة من المكوّنات والتي بدورها تؤّثر على أسعار الصرف ومنها: (الاستيراد والتصدير ،النفقات السياحية، تصدير واستيراد الخدمات الاخرى، أرباح الاستثمارات ، المساعدات الخارجية، القروض الدولية، التحويلات الرأسمالية والاستثمارات، التدخل الحكومي) .

ثانيا: مفهوم الناتج المحلّي الإجمالي

يُعّرف الناتج المحلّي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة للوحدات الإنتاجية كافة العاملة بفروع الإنتاج المختلفة لقطاعات الاقتصاد ،في العادة يَتُمّ تصنيف الناتج المحلّي الإجمالي على ثلاثة أنشطة رئيسة هي: الإنتاجية، والتوزيعية ،والخدمية . و تمثّل الأنشطة الإنتاجية الحجر الأساس بالنسبة إلى الأنشطة الاخرى، نظرا لدخول النفط في الأنشطة الإنتاجية ،اصبح يهيمن على الناتج بأكمله وعلى الأنشطة الرئيسة ، ونظرا لامتلاك العراق ثروة نفطية كبيرة ، وفي ظلّ تنامي دور النفط عالميا وارتفاع ايراداته ، أصبح النفط ممّا يسهم في الناتج المحلّي الإجمالي ، ومِنْ ثَمّ فإنّ أيّ تغيّرات تصاحب الإيرادات النفطية سيكون لها تأثير مباشر على الناتج المحلّي الإجمالي للاقتصاد.

يُعدّ الناتج المحلّي الإجمالي من المؤشّرات الاقتصادية التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، إنّ تطور الناتج ونموه بشكل عام يعكس الكفاءة الاقتصادية ،فضلا عن تطوّر مستوى المعيشة وكمقياس للرفاهية في المجتمع، إنّ التغيّر في أسعار الصرف يؤدّي إلى تغيّر عكسي في الناتج المحلّي الإجمالي ،يؤدّي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار العراقي إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي ،و تمثّل العملة الوطنية انعكاسا مباشرا للناتج المحلّي الاجمالي، بمعنى ان كلما ارتفع الناتج المحلّي الإجمالي ازدادت قوة العملة وقوتها الشرائية ، ويُعدّ الناتج المحلّي الإجمالي أحد المؤشّرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد، وشهد الناتج المحلّي الإجمالي تذبذبا واضحا بسبب الظروف الاقتصادية.[viii]

ثالثا: مفهوم الميزان التجاري

يُعّرف الميزان التجاري بأنّه جزء من ميزان المدفوعات يشمل البنود المادية كافة المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات بلد معين مع بقية الدول في فترة زمنية معينة[ix]

ويُعدّ الميزان التجاري من أهّم المؤشّرات الاقتصادية للبلد ولسعر الصرف دور مهم في تحقيق التوازن فيه، ففي حالة العجز يعني زيادة الطلب المحلّي على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة اخرى يقابله انخفاض الطلب الأجنبي على العملة المحلّية ،ويؤدّي إلى انخفاض قيمة العملة المحلّية ومِنْ ثَمّ ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنه بالسلع المحلّية ،ممّا يشجّع على زيادة الصادرات من السلع المحلّية وانخفاض الاستيرادات من السلع الأجنبية ومِنْ ثَمّ تحقيق التوازن في الميزان التجاري ،وحتى يحقق سعر الصرف التوازن في الميزان يجب ان لا تتغيّر الأسعار المحلّية بنسبة التغيّر نفسها في أسعار الصرف ، لأنّ التغيّر في سعرها لا يشجّع على زيادة الطلب على استيرادها[x]

يهدف البنك المركزي من تخفيض قيمة العملة الأساس لمعالجة اختلال ميزان التجاري العراقي ،للتحول من السلع المستوردة للإنتاج المحلّي وزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلّية في الأسواق الخارجية بعد التخفيض في قيمة العملة المحلية، الا ان ريعية الاقتصاد العراقي تعيق أيّ متغيّر اقتصادي للتأثير في مستوى الأداء الاقتصادي للبلد، والقدرة التنافسية، وبسبب الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي لسعر الصرف، يجعل من تخفيض قيمة العملة لا يأتي دائما بنتائج حسنة ،إنّ هيكل الصادرات وعدم مرونة الجهاز الانتاجي ،فضلا عن صعوبة تقليص الواردات ، تجعل من سياسة تخفيض قيمة العملة المحلّية أداة قليلة الفعالية[xi]

يعيش العالم اليوم مجموعة من التحولات والتغيّرات المصحوبة بالتطورّات الهائلة التي لحقت بها اقتصاديات الدول، وسعر الصرف ليس بمنأى عن هذه التغيرات. بإذْ يلعب دورا مهماً في الاقتصاد ككل، ويَتُمّ من خلاله تسوية المبادلات

جميعها مع العالم الخارجي، ممّا يجعل المتعاملين في سوق الصرف من بنوك ومؤسسات مالية أكثر عرضة لمخاطر سعر الصرف.[xii]

رابعا :مفهوم التضخّم :

عُرّفَ التضخّم بأنّه الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية، ويُعدّ هذا التعريف من أبسط أنواع التعريفات للتضخم، إذْ توجد تعريفات أخرى ولكن هذا التعريف من اكثرها وضوحاً من وجهة نظر المستهلك، وقد يصاحب التضخّم التشغيل الكامل مقابل انخفاض البطالة إذْ ترتفع الأسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين عن العمل[xiii]

تؤثّر معدّلات التضخّم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف، وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسّبب ازدياد الحاجة إلى التمويل، فضلا عن إنّ ارتفاع معدّل التضخّم او انخفاضه سيؤدّي إلى ارتفاع معدّلات أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار الفائدة تُقّلل من إقبال المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض، في حين انخفاضها يشجّع على الاقتراض والاستثمار، ممّا ينعكس على مضاعفة الاستثمار ومتابعة الاقتصاد الوطني وتحسن قيمة العملة الوطنية، وان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدّي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة ، ويؤدّي في نفسه إلى ارتفاع معدّلات التضخّم في الاقتصاد ،فمسألة اختيار نظام صرف مناسب مسالة معقدة قد تخضع للظروف الاقتصادية للدول ، بإذْ تخلق اتساقا بين سياسات الواردات والصادرات وسياسة سعر الصرف ،فنجد تقلّبات القيمة الخارجية للعملة تؤثّر في أسعار تكلفة الواردات والصادرات ، إذْ يتوقّف تأثير ذلك على مجموعة من العوامل الأخرى كمرونة العرض والطلب ، وحجم الطاقة الإنتاجية المحلّية[xiv]

يُعدّ سعر الصرف الأجنبي واحداً من المؤشّرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لآية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمّة أم الدول النامية، وتتأثّر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعدّدة، ومن بين هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، الذي يعكس أثره في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني، ولا سيما وان السوق يشهد عدم استقرار ويتأثّر كثيرا بالتوقعات وتتميّز أسعار السلع أنّها مرنة في الصعود وغير مرنة في النزول ،فارتفاع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار يؤدّي إلى ارتفاع أسعار السلع ،وهو ما سيلحق الضرر بأصحاب الدخول الثابتة، والفقراء ،إذْ إنّ الكثير من أسعار السلع والخدمات لا تستجيب بالسرعة والكيفية المطلوبة إذا عاد سعر الصرف الأجنبي إلى مستواه السابق ، ممّا يؤدّي إلى بقاء الأسعار في حالة ارتفاع على الرغم من تخفيض سعر الصرف الأجنبي وهذا ما يسمى بالأسعار اللزجة (Sticky Prices)، يؤثر سعر الصرف تأثيرا مباشرا في معدّلات التضخم، بوصفه الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال سوق السلع ،ويشمل (السلع المصدرة ،والسلع المستوردة الداخلة في التجارة الدولية) ،فضلا عن سوق الأصول ويشمل الأصول المالية والأصول غير المالية، وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)[xv]

يؤدّي ارتفاع معدّل التضخّم في الاقتصاد إلى انخفاض قيمة العملة المحلّية تجاه العملات الأجنبية الأخرى ، لذا يتأثّر سعر الصرف ممّا يؤدّي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلّية التي يَتُمّ مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية والتضخّم في العراق هو مشكلة مركبة من نسبة كبيرة من الجانب النقدي ، والنسبة المتبقّية هي من جانب العرض ، بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، ويُعدّ التضخّم من اهم القضايا المؤثرة في عدم الاستقرار الكلي للاقتصاد ،فارتفاع معدّلات التضخّم يؤدّي إلى زعزعة الثقة في الانظمة الاقتصادية ،عند انخفاض قيمة العملة المحلّية سينعكس على الارتفاع

السريع في الأسعار المحلّية ومِنْ ثَمّ ارتفاع مستوى التضخم، و لا سيما في عالم تسوده حركة عالية لرؤوس الاموال دوليا ،فان السياسات النقدية لا تتعايش مع انظمة صرف ثابتة ،الأمر الذي أدّى إلى قول بعض الاقتصاديين بأنّ أحد تكاليف المهمة لمعالجة التضخّم هو الزيادة في تقلّبات أسعار الصرف، هناك تأثير ايجابي في التغيّرات الحاصلة في سعر الصرف ومعدّلات التضخّم ، إذّ إنْ ارتفاع أسعار الصرف يؤدّي إلى ارتفاع معدّلات التضخّم بسبب الارتفاع في المستويات العامّة للأسعار ، نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلّية مقابل العملة الاجنبية[xvi]

يمثّل سعر الصرف انعكاسا للتوازن أو الاختلال في الاقتصاد، لأنّه يمسّ أسعار الفائدة ومعدّلات التضخّم ، فالإصلاحات الهيكلّية تخلق توازن في أسعار الصرف الاجنبية، ويمتد للتحقيق التوازن في الميزان التجاري، ومِنْ ثَمّ يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يؤدّي إلى زيادة الأرباح وبالنتيجة تحقيق مستويات عالية من النموّ الاقتصادي. [xvii]

المبحث الثاني

أولا :التحليل الوصفي لسعر الصرف العراقي للمدة (2010-2021):

من خلال بيانات الجدول (1) يظهر سياسة البنك المركزي في الحفاظ على سعر صرف ثابت، لمواجهة الضغوط التضخمية ، ولتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للعملة المحلية، إذْ سَجَّلَ سعر الصرف الأجنبي الرسمي عام 2010قيمة (1170) ، أمّا في السوق الموازي فبلغ سعر الصرف (1185) ، وفي هذا العام تمكن البنك المركزي العراقي من بناء احتياطات مهمّة بالعملة الأجنبية ، بمستوى يزيد عن العملة الوطنية المصدرة ،واستمرّ سعر الصرف الأجنبي يسَجَّلَ (1170) حتى عام 2011 [xviii]، وقد سَجَّلَ سعر الصرف في السوق الموازي قيمة (1185) ارتفاعا خلال بداية هذا العام ، وانتهى بسعر (1218) نهاية كانون الأول للعام نفسه ، أمّا في عام 2012 قد عمل البنك المركزي العراقي على تحسين قيمة العملة في عام 2012 بتخفيض سعر الصرف الأجنبي ليصل إلى (1166) قياسا بعام 2011، بواقع أربعة دنانير، وسَجَّلَ سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي (1233) في عام 2011، وسبب هذا الانخفاض تأزم الظروف الاقليمية وزيادة الطلب على العملة بسبب المضاربة، وحافظ البنك المركزي العراقي على سعر الصرف الأجنبي عند معدّل (1166) ،وعلى مدى عامين 2013-2012، وسَجَّلَ معدّل سعر الصرف بالسوق الموازي (1232) دينار ، وهذا الاستقرار يدلّ على استقرار السوق المحلّية ،واستمرّ هذا المعدّل حتى عام 2014 ، إذْ حقّق استقرارا في سعر الصرف وبلغ (1166) ، وفي هذا العام شهد الدينار العراقي ارتفاع في قيمته بلغ (1214) بعد أنْ كان (1232) في السوق الموازي قياسا بعام 2013 ، ويعزى هذا الارتفاع في قيمة الدينار إلى اصدار البنك المركزي تعليمات جديدة لبيع العملة وشرائها الأجنبية ، وشدّد بسياسته بفرض قيود جديدة على المصارف ، كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية، والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية، ممّا أدّى إلى انخفاض الكميات المباعة من الدولار الامريكي [xix] ارتفع سعر الصرف الأجنبي الرسمي إلى (1190) عام 2015 ، بالمقابل سَجَّلَ سعر الصرف في السوق الموازي (1247) ، ويعزى هذا الارتفاع لتفاعل قوى الطلب الناتج عن التوقّع المتمثّل بالمضاربة والطلب الاعتيادية، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الموازي والرسمي، واستمرّ هذا الاستقرار حتى عام 2016في سعر الصرف الرسمي، أمّا في السوق الموازي ارتفع سعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار وسَجَّلَ (1275)، عمد البنك المركزي العراقي إلى تطوير اجراءات بيع العملة الأجنبية ،فضلا عن وضعه معيارا أساسا للمصارف والشركات التحويل المالي إذْ يتضمن مدى التزامهم بمتطلّبات ومعايير الدولية وتمويل الارهاب ومكافحة غسيل الاموال، في عام 2017 سَجَّلَ سعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار (1190)، اذ استمر البنك بتنويع استثماراته و لا سيما الخارجية

لدعم استقرار سعر الصرف أمّا في السوق الموازي سَجَّلَ سعر الصرف الأجنبي (1258)، ونجحت سياسة البنك المركزي العراقي عام 2018 بتقليص الفجوة بين سعر الصرف في السوق الموازي والرسمي بلغ الفرق مقدار (0.7%) ،بعد أنْ وصلت قيمته إلى (4.8%) عام 2017،إذْ سَجَّلَ سعر الصرف الرسمي (1190) ، بالمقابل سَجَّلَ سعر الصرف في السوق المحلّية (1209)اي سَجَّلَ انخفاضا قياسا بعام 2017، حافظ البنك المركزي العراقي على سعر الصرف الأجنبي الرسمي (1190) عام 2018، وفي السوق الموازي سَجَّلَ سعر الصرف الأجنبي انخفاضا (1196) قياسا بعام 2017 ،حافظ سعر الصرف الأجنبي على سعر (1190) عام 2019 ، واستمر حتى عام 2020 لغاية كانون الاول إذْ تم تغيير سعر الصرف الأجنبي الرسمي إلى (1450)، وسَجَّلَ في السوق المحلّية (1234) مقابل الدينار ،ويعزى هذا التغيير (الارتفاع) حسب متطلبات الوضع الاقتصادي والمالي فضلا عن أهداف السياسة النقدية ،ونتيجة الأزمة المزدوجة التي مرّ بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بجائحة كورونا، فضلا عن انخفاض أسعار النفط الخام عالميا ،من جانب آخر أصبح سعر الصرف الأجنبي السابق لا يتناسب والتطورّات العالمية والاقليمية ،وعملية الإصلاح الاقتصادي (الورقة البيضاء) ،وسَجَّلَ سعر الصرف الأجنبي الرسمي في عام 2021 قيمة (1450) ،أمّا سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازي شهد ارتفاعا بلغ (1474)قياسا بعام 2020 ،بسبب استمرار جائحة كورونا ، والذي أدّى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وارتفاع الأسعار عالميا ، وزيادة الطلب من قبل الافراد على العملة الأجنبية لأغراض السفر بعد ارتفاع حركة النقل بين الدول بعد جائحة كورونا[xx].

الجدول رقم(1)تطوّر سعر صرف الأجنبي في السوقين الاسمي والموازي للمدة من 2010-2021

السنة	السعر الموازي 1	معدّل النموّ 2	السعر الاسمي3	معدّل النمو4
2010	1185	-	1170	
2011	1218	2.8	1170	0
2012	1232	1.1	1166	-0.3
2013	1232	0	1166	0
2014	1214	-1.5	1166	0
2015	1247	2.7	1190	2.1
2016	1275	2.2	1190	0
2017	1258	-1.3	1190	0
2018	1209	-3.9	1190	0
2019	1196	-0.8	1190	0
2020	1234	3.2	1450	21.8
2021	1474	19.4	1450	0

المصدر: لتقارير الصادرة من البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

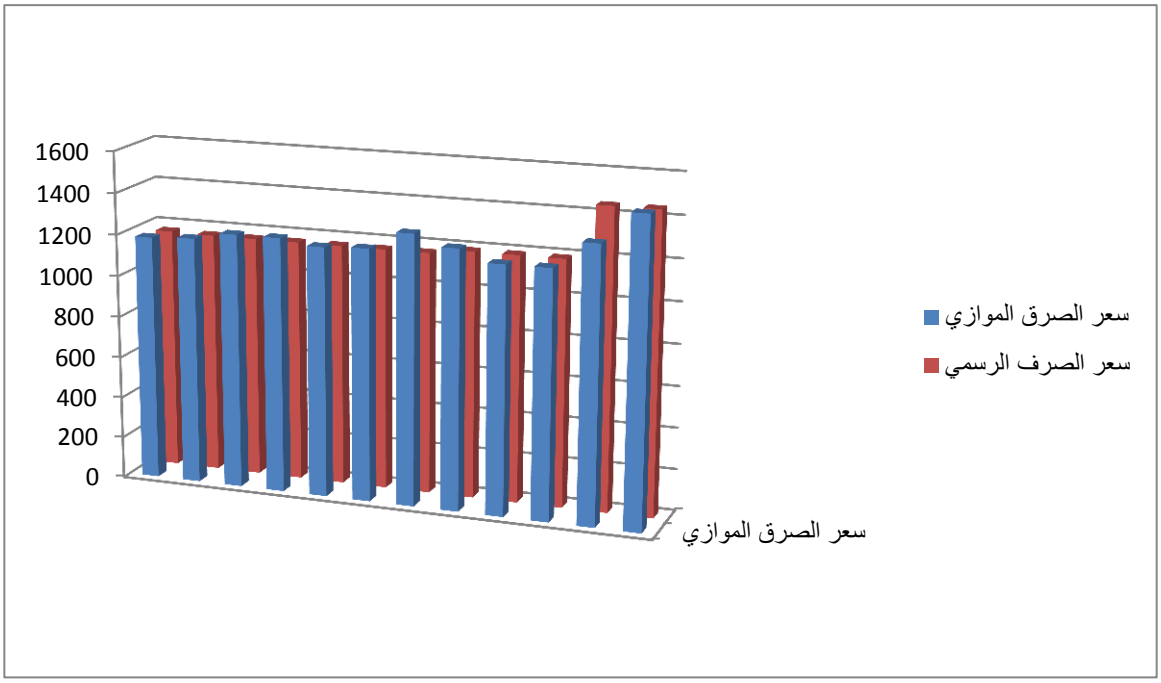

الشكل رقم 1: يظهر تطورّ أسعار الصرف الأجنبية في السوق الموازي والرسمي للسنوات 2010-2021

ثانيا: التحليل الوصفي لسعر الصرف والناتج المحلّي الإجمالي للمدة 2010-2021:

تشير البيانات لعام 2010 إلى ارتفاع الناتج المحلّي الإجمالي ويعود هذا الارتفاع إلى الارتفاع في أسعار النفط العالمية، إذْ ارتفع سعر برميل النفط الخام في هذا العام ،وبلغ (28.2%) قياسا بالعام 2009، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلّي الإجمالي ، وشهد الاقتصاد العراقي ارتفاع بمعدّلات النموّ الاقتصادي لباقي النشاطات الاقتصادية وبنسب متفاوتة، إذْ سَجَّلَ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية (162064565.50) مليون دينار ، وشهد الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعا سَجَّلَ قيمة بلغت (132687023.60) مليون دينار ،واستمرّ هذا الارتفاع حتى عام 2011 بسبب زيادة انتاج النفط ، وارتفاع سعر البرميل وبلغ (37.3%) قياسا بعام 2010، وحقق الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا بلغ (142700217) مليون دينار عام 2011 قياسا بعام 2010 وبنسبة نموّ (7.55%) ،واستمر هذا النموّ بالناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2012 - 2013، وسَجَّلَ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية (254225490.70 - 273587529.20) مليون دينار على التوالي ،وبنسبة نموّ بلغت (12.60- 5.60%) على التوالي، وبسبب هذا الارتفاع هو زيادة انتاج النفط الخام وارتفاع أسعار النفط العالمية ،وفي عام 2014شهد الاقتصاد العراقي تحديات سياسية واقتصادية ، ويُعدّ هذا العام الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي ،إذْ شهد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أدّتْ إلى انخفاض عوائد النفط، وسيطرة عصابات داعش الإرهابية على بعض المحافظات العراقية وسيطرتها على بعض حقول النفط، فضلا عن عدم إقرار الموازنة العامّة، ممّا أدّى إلى انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة، وتراجع مستويات النموّ الاقتصادي ،واستمرّ هذا الانخفاض حتى عام 2015 ، وبلغ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2014-2015 قيمة (266332655.10 - 186542703) مليون دينار على التوالي، وحققّ نسبة نموّ سنوي بلغت (2.65- //26.9-%) على التوالي ،واستمر الانخفاض في الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى عام 2016، سَجَّلَ قيمة

(186542703) مليون دينار ، وبنسبة نموّ سنوي بلغت (4.18-%) ،أمّا في عام 2017عاود الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع إذْ سَجَّلَ قيمة (207621134)مليون دينار ، ويعزى هذا الارتفاع زيادة كميات النفط المنتجة ، وتحسّن الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد .وفي عامي 2018-2019 ارتفعت قيمة الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية لتسَجَّلَ (249574276 – 254443953) مليون دينار على التوالي ،ونسبة نموّ سنوي بلغت (20.2-1.95 %)على التوالي ،بسبب ارتفاع سعر برميل النفط الخام عالميا، إذْ شهد عام 2019 تعافيا للاقتصاد العراقي، على الرغم من الاضطرابات التي حصلت نهاية العام وانخفاض أسعار النفط، ويعزى هذا التحسن إلى زيادة انتاج النفط الخام ، وانتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي ،(قطاع الزراعة والكهرباء والماء وغيرها)، أمّا في عام 2020 انخفض الناتج المحلّي الإجمالي اذ سَجَّلَ قيمة (215661516.50) مليون دينار وتراجع نسبة النموّ السنوي وبلغ (15.2-%)، وذلك لانخفاض انتاج النفط الخام مقارنة بالعام 2019،فضلا عن انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية الكهرباء والماء والتشييد وغيرها، مِنْ ثَمّ عاود الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع في عام 2021 ، إذْ سَجَّلَ قيمة (301439533.9) مليون دينار ، ونسبة نموّ بلغت (39.77) ، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة نشاط النفط الخام ،فضلا عن زيادة نموّ نشاطات(الصناعات التحويلية ،تجارة الفنادق والجملة وغيرها).

الجدول (2)الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للمدّة 2010-2021 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة1	معدّل النموّ السنوي2	الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية 3	معدّل النموّ السنوي4
2010	132687023.60	-	162064565.50	
2011	142700217	7.55	217327107.40	34.1
2012	162587533.10	13.94	254225490.70	16.98
2013	174990175	7.63	273587529.20	7.62
2014	178951406.90	2.26	266332655.10	-2.65
2015	183616252.10	2.61	194680971.80	-26.9
2016	208932109.70	13.79	186542703	-4.18
2017	205130066.90	-1.8	207621134	11.29
2018	210532887.20	2.6	249574276	20.2
2019	222141229.70	5.5	254443953	1.95
2020	195402549.50	-12.0	215661516.50	-15.24
2021	202468281.80	3.6	301439533.90	39.77

المصدر :الجدول من عمل الباحث .

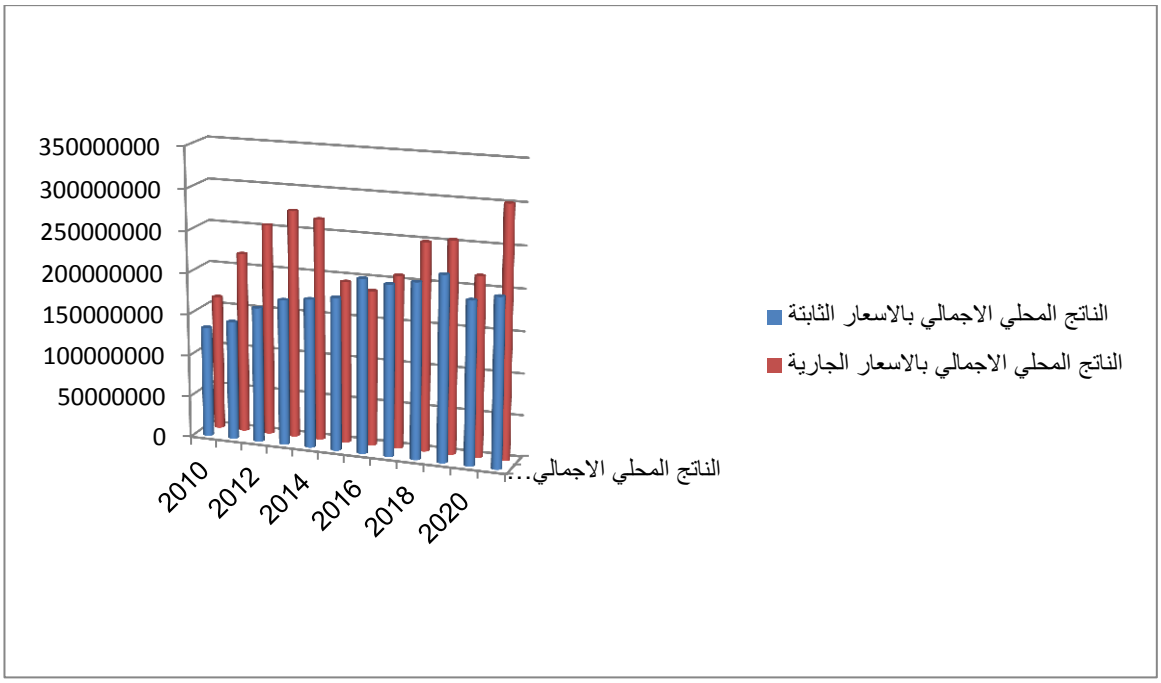

الشكل رقم 2 تطوّر الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية في العراق للمدّة2010-2021

ثالثا:التحليل الوصفي لتطور الميزان التجاري للمدة 2010-2021:

من خلال معطيات الجدول (3) يظهر تطور الميزان التجاري إذْ سَجَّلَ ارتفاعا ايجابيا في عام 2010 ،إذْ بلغت الصادرات الكلّية (51764) مليون دولار ، وارتفع بالمقابل الاستيرادات لتبلغ (39275) مليون دولار ، واستمر هذا النموّ حتى عام 2011 ،يعزى هذا الارتفاع في أسعار النفط الخام عالميا، الأمر الذي ترتّب عليه زيادة في الصادرات بنسبة نموّ سنوي (53.9%) ،وسَجَّلَت قيمة (79681) مليون دولار ،وارتفعت الاستيرادات إذْ سَجَّلَت نسبة نموّ سنوي بلغت (28.8%)،وقيمة (50581) مليون دولار، واستمر الميزان التجاري بتحقيق ارتفاعٍ في قيمة الصادرات والاستيرادات في عام 2012، إذْ سَجَّلَت الصادرات مقداره (94172) وبمعدّل نموّ سنوي بلغ (18.19%)، كمحصلة لتزايد نموّ الصادرات الكلّية ، ونتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام خلال هذا العام، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات الكلّية (56234) مليون دولار ، لكن انخفض حجم التجارة الخارجية عام 2013 وذلك بسبب انخفاض كميات النفط المصدرة ، سَجَّلَت الصادرات انخفاضا في معدلاتها وبلغت (4.7-%)قياسا بعام 2012 ،وفي عام 2014 سَجَّلَت الصادرات انخفاضا بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق ،ادت إلى انخفاض انتاج النفط ، سيطرة عصابات داعش على حقول النفط ، وانخفضت بدورها الاستيرادات مقارنة بعام 2013، إذْ سَجَّلَت الصادرات قيمة بلغت (83981) مليون دينار وبمعدّل انخفاض بلغ (6.45-%)، وشهدت الاستيرادات انخفاضا بدورها إذْ سَجَّلَت قيمة (52177) وبمعدّل انخفاض سنوي بلغ (9.55-%) ، ويعزى سبب الانخفاض هذا إلى هبوط معدّل أسعار النفط العالمية ، واستمر هذا الانخفاض لغاية 2015 ، إذْ بلغت الصادرات قيمة (43442) مليون دولار ، وبمعدّل اخفاض نسبي بلغ (48.27-%) عن عام 2014 ، واستمر هذا الانخفاض لغاية عام 2016 إذْ سَجَّلَت الصادرات الكلّية قيمة (40759) مليون دولار، ومعدّل انخفاض سنوي بلغ (6.18-%) ، بسبب استمرار انخفاض في أسعار النفط الخام عالميا ،بالمقابل سَجَّلَت الاستيرادات انخفاضا بلغ (34280) ، وفي ضوء المعطيات المتاحة ارتفع حجم التجارة الخارجية عامي 2017-2018 لتبلغ حجم الصادرات (57559- 86360)مليون دولار على التوالي وبمعدّل نموّ بلغ (41.22%- 50%) على

التوالي، ويعزى بسبب ارتفاع الصادرات إلى ارتفاع انتاج النفط الخام ، ومعدّل أسعار النفط عالميا ،كما ارتفعت قيمة الاستيرادات وبلغت (37866-45736)مليون دولار لعامي 2017-2018 على التوالي ،وبمعدّل نموّ بلغ (10.46%-20.78%) على التوالي ،وسَجَّلَت التجارة الخارجية عام 2019 ارتفاعا بلغ (139723) مليون دولار، إذْ ارتفعت قيمة الاستيرادات وبلغت (58138) مليون دولار ونسبة نموّ بلغت(27.12%) ، وبالمقابل انخفضت قيمة الصادرات نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط الخام عالمية إذْ سَجَّلَت الصادرات قيمة (81585) مليون دولار ونسبة نموّ سنوي بلغ (5.52-%) ،سَجَّلَ الميزان التجاري عام 2020 انخفاضا في الصادرات والاستيرادات ،وسبب انخفاض الصادرات ، انخفاض ايرادات النفط الخام، وفي ضوء ما توفر من بيانات بلغت حجم التجارة الخارجية (94961) مليون دولار ، وفي عام 2021 ارتفعت صادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ، ممّا ترتب عليه زيادة الصادرات إذْ سَجَّلَ (72822) مليون دولار ، بالمقابل انخفضت الاستيرادات في 2021 عما كانت عليه في عام 2020 ، وبنسبة نموّ بلغت (55.51%)،وسَجَّلَت قيمة(40736)مليون دولار، إذْ نلاحظ من خلال التحليل لبيانات الميزان التجاري ان رفع سعر الصرف الأجنبي يترتب عليه زيادة في الصادرات وانخفاض الاستيرادات أيْ تحسين وضع الميزان التجاري ، اي هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري.

الجدول(3)قيمة الصادرات والاستيرادات مع معدّلات النموّ السنوية(التجارة الخارجية)للمدّة 2010-2021(مليون دولار)

السنة	الصادرات1	معدّل النمو2	الواردات3	معدّل النمو4
2010	51764	------	39275	-------
2011	79681	53.93	50581	28.79
2012	94172	18.19	56234	11.18
2013	89769	-4.68	58796	4.56
2014	83981	-6.45	53177	-9.56
2015	43442	-48.27	39045	-26.58
2016	40759	-6.18	34280	-12.20
2017	57559	41.22	37866	10.46
2018	86360	50.04	45736	20.78
2019	81585	-5.53	58138	27.12
2020	46811	-42.62	48150	-17.18
2021	72822	55.56	40736	-15.39

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة

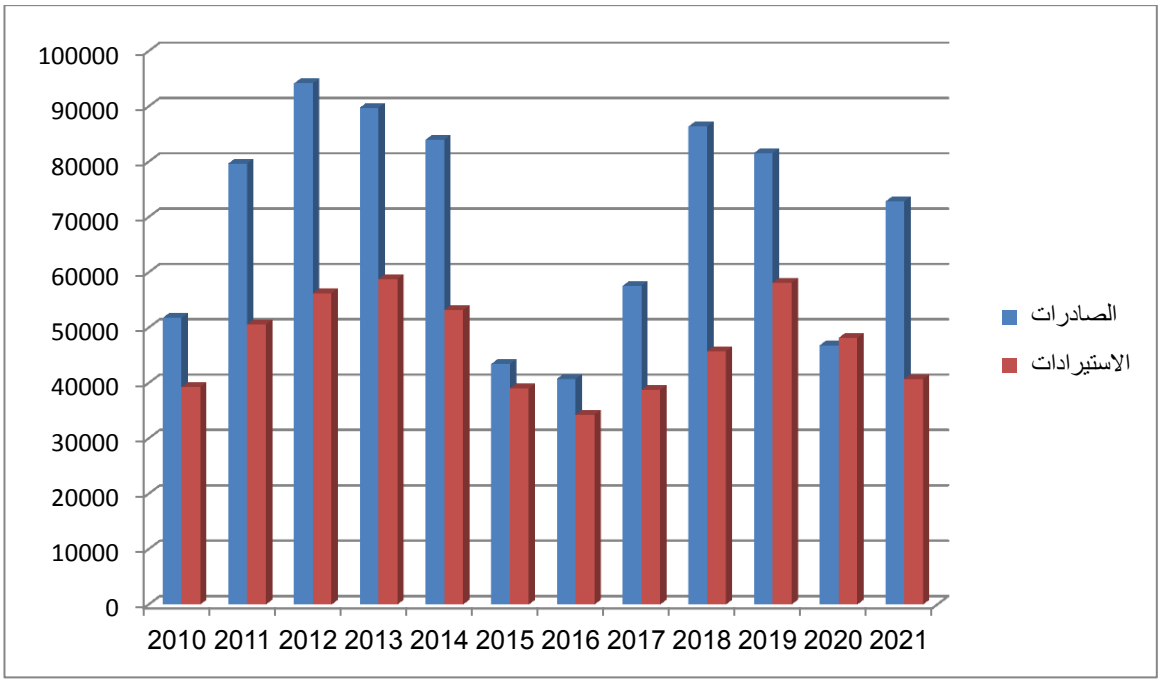

شكل رقم 3 تطوّر الصادرات والاستيرادات في العراق للمدّة 2010-2021

رابعا :التحليل الوصفي لمعدّل التضخّم والمستوى العام للأسعار المستهلك للمدّة 2010-2021:

من بيانات الجدول (4) يظهر أنّ معدّل التضخّم في عام 2010 بلغ (3.1%) ،إذْ شهد العالم تزايد الضغوط التضخّمية وبمستويات باتت تهدّد الأمن الغذائي ،ولما كان العراق يعتمد وبشكل كبير في سد احتياجاته المحلّية من السلع على الاستيراد، فقد انعكس ذلك في ارتفاع أسعار السلع و لا سيما المواد الغذائية ،فضلا عن عملت زيادة الإنفاق الحكومي المتمثّلة في بتضخّم الرواتب والأجور ،وعدم وجود قاعدة انتاجية لمقابلة هذه الزيادة في الإنفاق العام، أمّا في عام 2011 شهد تباطؤ نسبيا في نموّ عرض النقد بعد الارتفاع الكبير في عام 2010،ولايزال هذا المعدّل يفوق بمجمله نموّ الناتج المحلّي الإجمالي (بالأسعار الجارية)، اذ ساهمت هذه الفجوة بين معدّل التوسع والنموّ في رفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذْ سَجَّلَ (132.1) ،وبلغ معدّل التضخّم 6.5%قياسا بالعام السابق، ومعدّل التضخّم ارتفع في عام 2011قياسا بعام 2010 متأثرا بعوامل خارجية :بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالميا، فضلا عن العوامل الداخلية : تطبيق التسعيرة الجديدة للكهرباء وارتفاع أسعار ايجارات الذهب والايجارات ،يسعى المجتمع الدولي إلى حفز العمل لتحسين الأمن الغذائي ،من خلال الضغوط التضخمية المتأتية من أسعار السلع المستوردة من الدول فمن الطبيعي ان يتأثّر العراق وينعكس على المستهلك ، فضلا عن ارتفاع معدّلات نموّ عرض النقد بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا، وما ترتب عليه زيادة الإيرادات النفطية والتي وجهت إلى الإنفاق العام ،فضلا عن ارتفاع معدّلات نموّ عرض النقد ،وزيادة الإنفاق العام من اجل اعادة الاعمار الاقتصاد العراقي ، وتشير البيانات والمعطيات الحالية في عام 2012 إلى تحقق حالة الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي، لان الزيادة في السيولة النقدية تقابلها زيادة في الناتج المحلّي الحقيقي، إذْ تشير البيانات المتاحة ان معدّل التضخّم بلغ (5.6%)اذ تلعب العوامل الخارجية دورا مهما في التأثير على معدّلات التضخّم وذلك لانفتاح العراق على العالم الخارجي، الذي ينعكس بدوره في زيادة الضغوط التضخمية على المستوى المحلي، وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية ممّا أدّى إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وبلغ (140.1) نقطة عام 2012 بعد ان كان (132.1) نقطة عام 2011 اي زيادة نسبتها (6.1%) ، واتسم عام 2013 بعدم

وجود ضغوط تضخمية مفرطة، اذ شهد الاقتصاد العراقي تراجع معدّل التضخّم العام إذْ سَجَّلَ (2.4%) ،وبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (142.7)، ان الزيادة في الإنفاق قابله طاقة استيرادية مرنة خففت من الضغط على الاسعار، فضلا عن استقرار قيمة سعر الصرف الاسمي ، وقد سَجَّلَ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (145.9) عام 2014، قياسا بعام 2013إذْ سَجَّلَت أسعار المستهلك قيمة (142.7) عام 2013 محققا زيادة بلغت نسبتها (2.2%)،ان الارتفاع الذي شهدته أسعار المستهلك يعود لعوامل خارجية دافعة للتضخم يصعب السيطرة عليها، فضلا عن عوامل داخلية منها ارتفاع التكاليف (الاجور ،كلف المستلزمات السلعية والخدمية ،الداخلة في تصنيع واستيراد السلع المعروضة في السوق المحلية) . أمّا معدّل التضخّم بلغ (1.6%) عام 2014 ، اي تراجع مقارنة بعام 2013 اذا بلغ (2.4%)، في عام 2015 سَجَّلَ معدّل التضخّم ارتفاعا طفيفا بلغ نسبته (1.7%) ،إذْ نجح البنك المركزي في احتواء التضخّم هذا العام في ظلّ حالة الركود الذي يعيشه الاقتصاد العراقي ،سَجَّلَ معدّل التضخّم عام 2016 ما نسبته (1.2%) انخفاضا قياسا بعام 2015 ،فقد حققّت السياسة النقدية استقرارا بالمستوى العام للأسعار من خلال اجراءات منها دعم السيولة النقدية ، فضلا عن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي من خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية، في ظلّ الظروف الراهنة المتمثلة بالركود الاقتصادي العالمي، وسَجَّلَت أسعار المستهلك (104.1) ، وفي الاعوام 2017-2018 -2019 سَجَّلَ معدّل التضخّم انخفاضا نسبيا بلغ مستواه (0.5-0.4-0.2 %) على التوالي ،ان فاعلية السياسة النقدية في استهداف التضخّم باتباع سياسة سعر الصرف كمثبت اسمي جعلت معدّلات التضخّم تنحسر وتنخفض لغاية عام 2020، وعاودت معدّلات التضخّم وارتفعت بمعدّل بلغ (6.0%) ، بسبب رفع سعر الصرف الأجنبي ،ادت إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلّية ،فضلا عن انخفاض الاستيرادات بسبب انتشار جائحة كورونا، بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (111.5) نقطة قياسا بعام 2020.

الجدول رقم (4) أسعار المستهلك ومعدّل نموّ التضخّم للمدة من 2010-2021 في العراق

السنة	أسعار المستهلك(1)	معدّل نموّ التضخّم (2)		السنة	أسعار المستهلك	التضخم
2010	125.1	%3.1		2016	104.1	%1.2
2011	132.1	%6.5		2017	104.7	%0.5
2012	140.1	%5.6		2018	104.7	%0.1
2013	142.7	%2.4		2019	104.5	%0.2
2014	145.9	%1.6		2020	105.1	%1.6
2015	148.9	%1.7		2021	111.5	%6.0

المصدر من عمل الباحث

المبحث الثالث

التوصيات والاستنتاجات

أولا : الاستنتاجات

1. ان الاعلان عن رفع سعر الصرف الاجنبي، و ثُمّ اجراء عملية الرفع الفعلية ابتداء من كانون الأول 2020 قد ولد تأثيرات حلزونية من التوقّعات، حول ما سوف تؤول إليه أسعار الدولار في السوق الموازية ، فضلا عن أسعار السلع

والخدمات والذي بدوره شجّع على حصول ارتفاعات في أسعار اغلب السلع إلى اكثر من 50% خاصة الغذائية منها ،الذي أدّى بدوره إلى رفع معدّل التضخّم ، والرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2. إنّ لتذبذب سعر الصرف الأجنبي الرسمي والموازي تاثير في تغذية التضخّم ،في ظلّ جمود الجهاز الانتاجي وتعطيله، فضلا عن عدم قدرته في مواكبة التطورّات والزيادات المتتالية للانفاق العام، ممّا أدّى إلى ظهور بوادر التضخّم في العراق ، وهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة والتضخم، وطردية بين التضخّم وسعر الصرف الاجنبي.
3. ان استهداف التضخّم مطلبا اساسيا للسياسة النقدية تجاه تنظيم حركة تقلّبات أسعار الصرف الأجنبي ، واستعمال سعر الصرف مثبتا اسميا للسياسة النقدية ،وتمكنت الاخيرة من تثبيت تقلّبات معدّلات التضخّم والنشاط حول نطاقهما المستهدف.
4. ان رفع سعر الصرف الأجنبي سوف تؤدي إلى رفع أسعار الاستيرادات من السلع الأجنبية لأنها ستكون اكثر غلاء، ومِنْ ثَمّ ينخفض الطلب على الاستيرادات محليا، فضلا عن ان هذا الاجراء يؤدّي بالنتيجة إلى انخفاض بأسعار الصادرات بالعملات الأجنبية ، فيزيد الطلب عليها بالخارج، ممّا يؤدّي إلى تحسين وضع الميزان التجاري .
5. ان سياسة رفع سعر الصرف الأجنبي المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي حققّت أهداف منها معالجة العجز في الميزان التجاري ، لأنّ الصادرات اكبر من الاستيرادات ،بالمقابل ارتفع معدّل التضخّم في الاقتصاد والأسعار المحلّية كون الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة كبيرة على الاستيرادات ،فضلا عن ضعف مرونة جهاز الإنتاج في توفير السلع للأسواق المحلية.
6. في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين يؤدّي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد العجز ،بالمقابل ينخفض الطلب على عملته المحلية، ممّا يعني تدهور سعر الصرف لعملة البلد.

ثانيا: التوصيات

1) ضرورة سعي السياسة النقدية إلى تخفيض سعر الصرف الأجنبي ،وزيادة القيمة الشرائية للعملة المحلية، ممّا يترتب عليه زيادة ثقة الجمهور بالعلمة الوطنية، وتفعيل الجهاز الانتاجي وجعله قادرا على مواكبة الزيادات في الإنفاق الحكومي، للحدّ من ظاهرة التضخم.
2) الدقّة في اختيار معدّل سعر صرف ،فضلا عن اختيار التوقيت المناسب لتغيير سعر الصرف الأجنبي ،كي لا تقع السياسة النقدية في مشكلة المغالاة في تقدير سعر الصرف الاجنبي.
3) ما ان يكون الجهاز الانتاجي أكثر مرونة يكون الوقت المناسب حتى لأتباع سياسة رفع سعر الصرف الأجنبي ،فينعكس بصورة ايجابية على الميزان التجاري، من خلال تطوير الإنتاج ويصبح اكثر مرونة لمواجهة التغيّرات في سعر الصرف الأجنبي ،فعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي ، تصبح السلع المحلّية ارخص من السلع الاجنبية، فيقل الطلب على السلع المستوردة ،ويزداد الطلب على السلع المحلّية خارجيا ،وهذا الاجراء يؤدّي إلى تحسين وضع الميزان التجاري.
4) من اجل الحفاظ على قيمة الدينار العراقي يجب أنْ تعمل السياسة النقدية على ثبات سعر الصرف الأجنبي وتجنب سياسات تغيير سعر الصرف الأجنبي ، لان سعر الصرف يُعدّ القوة الاقتصادية للبلد من خلال ميزان المدفوعات الذي يربط العراق بالاقتصادات العالمية .
5) ينبغي على الحكومة ان تفعل جانب السياسات المالية (تغيرات الضرائب ، تخصيصات الإنفاق ، عدالة التوزيع ، دعم الإنتاج الوطني)،فضلا عن سياسات تجارية داعمة للمنتجين المحليين (انظمة تعريفات ، انظمة حصص ، محاربة الاغراق السلعي ، تطوير ادارة المنافذ الحدودية وازاحة شبح الفساد عنها)، يؤدّي إلى رفع العرض السلعي في الأسواق

المحلية، كي يكون داعما للدينار العراقي ،كما يمكن للبنك المركزي العمل بنظام متعدد لسعر الصرف ضمن سقف زمني ، إذْ يقوم بتخفيض سعر الدولار على السلع المستوردة التي تستعمل كمدخلات اولية او وسيطة لعمليات الإنتاج الوطنية .

---

[i] عادل احمد حشيش ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000،ص222.

[ii] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الجزائر ،2004، ص44.

[iii] تيجاني بالرقي ،امين راشدي ،اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21والنظام المحاسبي المالي ،مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد الثالث، العدد1، 2017 مارس.

[iv] طاهر الاطرش ،تقلّبات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص96.

[v] موسى سعيد مطر واخرون، المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،مصر ،ص 48 – 49، 2007 ،

[vi] باسم الحمودي، محمد ناصر عاقولة ،المالية الدولية ،الطبعة الاولى ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص 62-63، 2003.

[vii] ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية للعملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، الطبعة الاولى، الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،ص 225-228 ،2004.

[viii] ا.م.د. سعد صالح عيسى، اثر سعر الصرف على الناتج المحلّي الإجمالي –دراسة حالة العراق كنموذج للمدة 2003-2012،بحث منشور،

[ix] Hajjar ,Bassam, Economics and Economic Analysis, Al-Manhal Lebanese, First, Edition ,Beirut,2010,229

[x] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ،سعر الصرف وادارته في ظلّ الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقاته)،ط1 ،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2011، ص71.

[xi] سيد احمد ولد احمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية –دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996-2008،مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد – تلسمان-، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ص129 ،2010-2011

[xii] بورحلي، أحمد توفيق، اثر تقلّبات سعر الصرف على أداء البنوك، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، جامعة أم البواق،2016 ، http://hdl.handle.net/123456789/1803.

[xiii] الامين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد ،مبادئ الاقتصاد – الجزء الثاني- الاقتصاد الكلي ،دار المعرفة ، الكويت، 1983، ص192.

[xiv] حاكم محسن محمد، اثر التضخّم ومعدّلات الفائدة في أسعار ،مجلة اهل البيبت ، بحث منشور ،المجلد 1، العدد1 ،2004،ص176

[xv] سعدون حسين فرحان العنزي 2006،اثر تقلّبات سعر الصرف على بعض المتغيّرات الاقتصادي الكلي في عدد من الدول النامية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلّية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل

[xvi] منتظر فاضل سعد البطاط ، وفايزة حسن مسجت الجشعمي ،تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق للمدة 2021/2003،المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي والاداري ،2022.

النشرات الاقتصادية للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء ، التقارير السنوية لسنوات 2010-2021

[xvii] نمارق قاسم حسين ،قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيّرات الاقتصادية الكلّية ،دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة إلى العراق للمدة 1990-2015 ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،مكتبة جامعة كربلاء.

[xviii] التقرير السنوي للبنك المركزي، لسنة 2010، ص 53.

[xix] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ،سنة 2014، ص 37

[xx] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، سنة 2021 ،ص 28.